الأمم المتحدة

A/C.2/75/L.30

الجمعية العامة

Distr.: Limited
19 October 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

اللجنة الثانية

البند 21 من جدول الأعمال

متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

غيانا*: مشروع قرار

تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ذات الصلة المتعلقة بتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) وبتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، بما في ذلك قراراتها 162/32 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 1977 و 206/56 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2001 و 165/65 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2010 و 207/66 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2011 و 216/67 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2012 و 239/68 المؤرخ 27 كانون الأول/ديسمبر 2013 و 226/69 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2014 و 210/70 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 و 235/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 و 226/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 239/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، والتزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرطٌ لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين.

الرجاء إعادة استعمال الورق

بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة – الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم ينفذ من تلك الأهداف،

وإذ تؤكد من جديد أيضا قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمُها وتكملُها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروحٍ من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ ترحب باتفاق باريس[1]، وإذ تشجع جميع الأطراف فيه على تنفيذه تنفيذا تاما، والأطرافَ في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ[2] التي لم تقم بعد بإيداع صكوك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها، حسب الاقتضاء، على القيام بذلك في أسرع وقت ممكن،

وإذ تشير إلى قرارها 256/71 المؤرخ 23 كانون الأول/ديسمبر 2016 المعنون "الخطة الحضرية الجديدة" الذي أيدت فيه الخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) المعقود في كيتو في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016، الواردة في مرفق القرار المذكور أعلاه،

وإذ تؤكد من جديد قرارها 243/71 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2016 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية والخطوط التوجيهية والمبادئ العامة الواردة فيه، وكذلك قرارها 279/72 المؤرخ 31 أيار/مايو 2018 بشأن إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في سياق الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية،

وإذ تؤكد من جديد أيضا الالتزام بتنمية حضرية وريفية تتمحور حول الإنسان وتحمي الكوكب وتراعي الاعتبارات العمرية والجنسانية، وبإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتيسير التعايش، وإنهاء جميع أشكال التمييز والعنف، والتمكين لجميع الأفراد والمجتمعات المحلية، مع إتاحة الفرصة لها للمشاركة مشاركة تامة ومجدية، وإذ تؤكد كذلك الالتزام بتعزيز الثقافة واحترام التنوع والمساواة باعتبارها عناصر رئيسية في إضفاء الطابع الإنساني على مدننا ومستوطناتنا البشرية،

وإذ تؤكد من جديد كذلك الالتزام بتعزيز الاستخدام المنهجي للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين في عمليات التنمية الحضرية، حسب الاقتضاء، مع وضع سياسات واضحة وشفافة، وأطر وإجراءات مالية وإدارية، فضلاً عن المبادئ التوجيهية للتخطيط للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين،

وإذ تكرر تأكيد التعهّد بعدم ترك أي أحد خلف الركب، وإذ تؤكد من جديد الاعتراف بأن كرامة الإنسان أمر أساسي، والأمل في رؤية أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وقد تحققت لجميع

(1) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م أ-21.

(2) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

الأمم والشـــعوب ولفئات المجتمع كافة، وإذ تجدد الالتزام بالســـعي للوصـــول أولا إلى من هم أشـــد تخلفا عن الركب،

وإذ تلاحظ أن إطار سِـــنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030[3] يمكن أن يســـهم في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة،

وإذ تؤكد من جديد دور موئل الأمم المتحدة وخبرته، نظراً لدوره ضمن إطار منظومة الأمم المتحدة بوصفه مركز تنسيق معنيا بالتوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية، بما في ذلك دوره في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ومتابعتها واستعراضها، بالتعاون مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى،

وإذ تكرر التأكيد على أن تنفيذ الخطة الحضـرية الجديدة يسـهم في تنفيذ خطة التنمية المسـتدامة لعام 2030 وإضـفاء الطابع المحلي عليها بطريقة متكاملة ومنسـقة على الصُـعد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي، وبمشاركة جميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة،

وإذ تكرر أيضا تأكيد تسـليمها بأن مسـؤوليات موئل الأمم المتحدة قد تغيرت، على مر السـنوات، تغيرا ملموسا من حيث نطاقها وتعقُّدها،

وإذ تشـــير إلى قرار مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة 8/26 المؤرخ 12 أيار/مايو 2017 المعنون "تعزيز التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة ومتابعتها واستعراضها"[4]،

وإذ تسلّم بالدور الذي تؤديه الحكومات الوطنية ودون الوطنية والمحلية، حسب الاقتضـاء، وغيرها من الجهات المعنية في تنفيذ الخطة الحضـــرية الجديدة خلال ســـير العملية بأكملها، بما في ذلك تقرير السـياسـات والتخطيط والتصـميم والتنفيذ والتشـغيل والتعهد والرصـد، فضـلاً عن تمويل الخدمات وتقديمها في الوقت المناسب،

وإذ تدرك أن التنفيذ الفعال للخطة الحضـرية الجديدة يتطلب أطراً سـياسـاتية تمكينية على الصُـعد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي، حســب الاقتضـــاء، ووســـائل تنفيذ فعالة، بما في ذلك التمويل وبناء القدرات واسـتحداث التكنولوجيا ونقلها على أسـاس طوعي ووفق شـروط متفق عليها، وتوافر شراكات ذات منفعة متبادلة،

وإذ تؤكد من جديد أهمية المساءلة والشفافية وتحسين الإدارة القائمة على النتائج وتقديم تقارير أكثر اتســـاقا وتركيزا على النتائج من أجل زيادة تمويل الأنشـــطة التنفيذية كما ونوعا، مع الاعتراف بالحاجة إلى ضـــمان التمويل الكافي كما ونوعا للأنشـــطة التنفيذية والمعيارية لموئل الأمم المتحدة، بما في ذلك موارده الأساسية، والحاجة إلى جعل التمويل أكثر ثباتا وكفاءة وفعالية،

وإذ تسلّم بضـرورة تولي الدول الأعضـاء زمام أمور موئل الأمم المتحدة وقيادتها له ورقابتها عليه، ولا ســـيما عن طريق جمعية موئل الأمم المتحدة، والمجلس التنفيذي لموئل الأمم المتحدة، ولجنة الممثلين الدائمين لموئل الأمم المتحدة،

---

(3) القرار 283/69، المرفق الثاني.

(4) انظر *الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والسبعون، الملحق رقم 8* (A/72/8)، المرفق.

وإذ تؤكد أن تركيز عمل موئل الأمم المتحدة، تمشيا مع الخطة الحضرية الجديدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ينبغي أن يظل ضمن إطار التنمية المستدامة، وأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده ينبغي أن يظل هدفه الشامل، تمشيا مع الطابع المتكامل لخطة عام 2030،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)[5]،

وإذ تؤكد من جديد دور المنتدى الحضري العالمي كمحفل دعوة عالمي لجميع أصحاب المصلحة في مجالي المستوطنات البشرية والتوسع الحضري المستدام، استنادا إلى طابعه غير التشريعي، وإذ تعرب عن تقديرها لحكومة الإمارات العربية المتحدة ولمدينة أبو ظبي لاستضافة دورة المنتدى العاشرة في الفترة من 8 إلى 13 شباط/فبراير 2020، التي ركزت على موضوع "مدن الفرص: ربط الثقافة بالابتكار"،

وإذ تسلّم بأن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد ولّدت طلبات جديدة للحصول على دعم موئل الأمم المتحدة لخطط التنمية الوطنية والمحلية، كما يتضح ذلك من الموجز السياساتي الذي أعده الأمين العام بشأن "كوفيد-19 والعالم الحضري"، ومن إطار الأمم المتحدة للتدابير الاجتماعية - الاقتصادية الفورية لمواجهة كوفيد-19 الذي خصّص ركيزة للتماسك الاجتماعي ولقدرة المجتمعات المحلية على الصمود، ومن خطة موئل الأمم المتحدة لمواجهة كوفيد-19، وإذ تسلم كذلك بقرار مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق تأييدَ استراتيجية التنمية الحضرية المستدامة على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة[6]، باعتبارها نهجاً شاملًا للمنظومة برمتها تتبعه الأمم المتحدة لتسخير الفرص وللتخفيف من حدة التحديات التي يثيرها التوسع الحضري السريع، وإذ ترحب أيضاً بإطلاق منصة الخطة الحضرية في تشرين الأول/أكتوبر 2020 في سورابايا، إندونيسيا، لكي تتقاسم جميع الجهات المعنية بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة طوعًا فوائد التقدم المحرز والمساهمات المقدَّمة،

إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

1 - ***ترحب*** بعمل الفريق العامل المفتوح العضوية الذي أنشأه رئيس لجنة الممثلين الدائمين لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، عملا بقرار الجمعية العامة 226/72، وكذلك بتقريره[7]، وتؤيد استنتاجاته وتوصياته المتعلقة بتغيير هيكل الإدارة في موئل الأمم المتحدة؛

2 - ***تلاحظ*** حل مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة بوصفه جهازاً فرعياً للجمعية العامة واستبداله بجمعية موئل الأمم المتحدة، تمشيا مع استنتاجات وتوصيات الفريق العامل المفتوح العضوية، وتلاحظ أيضا أن الدورة الأولى لجمعية موئل الأمم المتحدة قد عُقدت في نيروبي خلال الفترة من 27 إلى 31 أيار/مايو 2019، وأنها اعتمدت على الأعمال التحضيرية التي أنجزت بالفعل للدورة السابعة والعشرين لمجلس الإدارة، وتلاحظ كذلك أن حل مجلس الإدارة أصبح ساريا عند بدء الدورة الأولى لجمعية موئل الأمم المتحدة؛

(5) A/73/307.

(6) CEB/2019/1/Add.5.

(7) A/73/726.

3 - ***تلاحظ أيضا*** أن المجلس التنفيذي عقد دورته الأولى في نيروبي لمدة ثلاثة أيام في عام 2019، بعد أن انتخبت جمعية موئل الأمم المتحدة أعضاءه؛

4 - ***تلاحظ كذلك*** أن لجنة الممثلين الدائمين لموئل الأمم المتحدة قد أعدّت مشروع النظام الداخلي لجمعية موئل الأمم المتحدة وأنه اعتُمد في الدورة الأولى لجمعية موئل الأمم المتحدة في مقررها 1/1 المؤرخ 31 أيار/مايو 2019[8]؛

ضمان التمويل الكافي وتحسين المعلومات اللازمة لرصد اتجاهات التمويل

5 - ***تقرر*** أن تموَّل الموارد المالية الإضافية المطلوبة، بما فيها اللازمة لخدمة عمليات الإدارة الحكومية الدولية الجديدة لموئل الأمم المتحدة، من قبل الهياكل القائمة وعن طريق ترشيد العمليات، وتشجع الدول الأعضاء على تقديم تبرعات من أجل استدامة الموارد المالية وثباتها؛

6 - ***تدعو*** الدول الأعضاء والجهات المانحة الدولية والثنائية والمؤسسات المالية إلى تقديم إسهامات لموئل الأمم المتحدة عن طريق زيادة التبرعات المالية، ولا سيما التبرعات غير المخصصة المقدمة لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، بما في ذلك الصندوق الاستئماني للخدمات الأساسية الحضرية وسائر الصناديق الاستئمانية للتعاون التقني، وتدعو الحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة إلى إتاحة تمويل مضمون على مدى سنوات متعددة وإلى زيادة مساهماتها غير المخصصة لأنشطة بعينها دعماً لتنفيذ الولاية المنوطة بالموئل، وتطلب إلى المدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة كفالة أن يتسم الإبلاغ عن التمويل بالشفافية ويسهل على الدول الأعضاء الاطلاع عليه، وذلك بسبل منها إنشاء سجل على الإنترنت يتضمن المعلومات المالية ذات الصلة؛

7 - ***تدعو*** جميع الدول الأعضاء التي تقدم مساهمات مالية مخصصة للأنشطة التنفيذية لموئل الأمم المتحدة إلى كفالة اتساق هذه الموارد تماما مع الخطة الاستراتيجية للموئل وتمشيها مع أولويات الدول الأعضاء المستفيدة من هذه المساهمات؛

تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

8 - ***تؤكد من جديد*** أن الخطة الحضرية الجديدة[9]، لما كانت تعيد النظر في طريقة التخطيط للمدن والمستوطنات البشرية وتصميمها، وفي طريقة تمويلها وإعمارها وإدارتها وتدبير شؤونها، فهي ستساعد على وضع نهاية للفقر والجوع بجميع أشكاله وأبعاده، وفي الحد من أوجه التفاوت، والتشجيع على النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، وذلك للاستفادة على الوجه الأكمل من إسهامهن الحيوي في التنمية المستدامة، وتحسين صحة البشر ورفاههم، وتحسين القدرة على التكيف وحماية البيئة؛

9 - ***تسلّم*** بالدور المحوري الذي يمكن للمدن والمستوطنات البشرية أن تضطلع به في التنمية المستدامة، وتحث موئل الأمم المتحدة على مواصلة دعم المشاركة المتزايدة من جانب الحكومات على جميع المستويات والمنظمات الإقليمية في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة

(8) HSP/HA.1/HLS.2.

(9) القرار 256/71، المرفق.

بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى، ولا سيما عن طريق تقديم المساعدة التقنية الرامية إلى تطوير قدرة الحكومات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، على تخطيط وتنفيذ برامج ومشاريع التوسع الحضري المستدام والمستوطنات البشرية؛

10 - ***تسلّم*** بأهمية تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على الصُعد الوطني ودون الوطني والمحلي والإقليمي والعالمي، مع مراعاة اختلاف واقع كل بلد وقدراته ومستوى تنميته، واحترام التشريعات والممارسات الوطنية، فضلاً عن السياسات والأولويات الوطنية؛

11 - ***تحث*** موئل الأمم المتحدة على مواصلة وضع طرائق ونهج ومبادئ توجيهية مبتكرة لجمع البيانات والتحليل والرصد والتنفيذ بهدف دعم الدول الأعضاء، ولا سيما البلدان النامية، عند الحاجة، في التعامل مع التحديات والفرص الناشئة في المناطق الحضرية؛

12 - ***تسلّم*** بالحاجة إلى ضمان أن تكون لدى موئل الأمم المتحدة القدرة المناسبة على توليد وإدارة ونشر معارفه المتعلقة بالتوسع الحضري القائمة على الأدلة، استناداً إلى عمله المعياري والتنفيذي، وانطلاقا من الصكوك والتقييمات وشبكات المعلومات الدولية الموجودة لزيادة الوعي العام بقضايا التوسع الحضري الحرجة والناشئة؛

13 - ***تحث*** موئل الأمم المتحدة على كفالة أن تكون أنشطته المعيارية والتنفيذية متوازنة، وأن يوجّه عملُه المعياري عملَه التنفيذي وأن يكون مدمجا فيه، وأن تغذي الخبرات في الميدان التنفيذي عملَه المعياري؛

14 - ***تشجع*** موئل الأمم المتحدة على مواصلة العمل بشكل وثيق مع الكيانات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك اللجان الإقليمية، باعتبارها جهات شريكة أساسية في التواصل مع الدول الأعضاء في المناطق من أجل التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة والأبعاد المتصلة بالمستوطنات الحضرية والبشرية من خطة التنمية المستدامة لعام 2030[(10)]؛

15 - ***تؤكد*** مجددا الالتزام الوارد في صميم خطة عام 2030 بعدم ترك أحد خلف الركب والتعهد باتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة لدعم الأشخاص الذين يعيشون أوضاعا هشة وأشد البلدان ضعفا والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب؛

16 - ***تشجع*** موئل الأمم المتحدة على مواصلة تعاونه مع المصارف الإنمائية الدولية والإقليمية والقطاع الخاص لكفالة اتساق الدعم في مجال السياسات العامة، ومواءمة الاستثمارات الحضرية الواسعة النطاق مع مبادئ الخطة الحضرية الجديدة، وتيسير زيادة الاستثمار في التوسع الحضري المستدام بوسائل منها، على سبيل المثال لا الحصر، مرفق التنفيذ المتعدد الشركاء من أجل التنمية الحضرية المستدامة، والصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمية، وصندوق التكيف، وصناديق الاستثمارات المناخية؛

17 - تهيب بموئل الأمم المتحدة أن يواصل تقديم التوجيه المعياري والدعم التنفيذي للمدن والمجتمعات المحلية خلال مرحلة التعافي من جائحة كوفيد-19 من أجل تعزيز إقامة مدن شاملة للجميع وآمنة ومستدامة وقادرة على الصمود، ومن أجل تعزيز البعد الحضري في مواجهة الجائحة بهدف تحقيق التنمية المستدامة من خلال: (أ) تيسير تنفيذ استراتيجية التنمية الحضرية المستدامة على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة، بالتعاون الوثيق مع نظام المنسقين المقيمين؛ (ب) ودعم الجهود التي تبذلها اللجنة

(10) القرار 1/70.

الإحصائية لوضع تعريف وظيفي للمناطق الحضرية ولوضع منهجية مشتركة لتجميع الإحصاءات الحضرية على المستوى دون الوطني؛ (ج) والمواءمة والتنسيق الزمني لعملية التخطيط الاستراتيجي لموئل الأمم المتحدة مع الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وذلك بالتشاور مع جمعية موئل الأمم المتحدة ومجلسه التنفيذي، في إطار ولاية كل منهما؛ (د) وتوسيع نطاق الجهود الرامية إلى وضع ترتيبات للمساهمات لضمان رصد تمويل ثابت ومستقر للأغراض العامة من أجل تنفيذ الأنشطة المعيارية والتنفيذية لموئل الأمم المتحدة؛ وتقرر عقد دورة استثنائية للجمعية العامة بغية استعراض التقدم المحرز نحو تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) المعنون "الخطة الحضرية الجديدة"، في نيويورك، في نيسان/أبريل 2022، في مواعيد ستُحدَّد بالتشاور مع رئيس أو رئيسة الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة؛

الاستعراض والتنفيذ

18 - ***تطلب*** إلى الأمين العام إنشاء صندوق استئماني خاص للتبرعات لغرض مساعدة البلدان النامية في حضور دورات جمعية موئل الأمم المتحدة ومجلسه التنفيذي، وتدعو الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية والوكالات المانحة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والأشخاص الطبيعيين والاعتباريين إلى تقديم مساهمات مالية لصندوق التبرعات الاستئماني؛

19 - ***تطلب أيضا*** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مرحليا إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين عن تنفيذ هذا القرار بعنوان "متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)"؛

20 - ***تقرر***، لغرض نظرها في هذا الموضوع مستقبلا، أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والسبعين، البند المعنون "متابعة تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)".